(١١٥٦) وعنهم عليهم السلام أنهم قالوا : مَن مُلَّكُ ذَا رَحِم منه مَحْرَم ر عليه فهو حُرُّ حين عِلكُهُ ولا سبيل عليه (١١) .

(١١٥٧) وعنهم صلوات الله عليهم أنهم قالوا : مَن نكح أَمةً وشرط له مواليها أن والده منها أحرار ، فالشرط جائز ، وإن شرطوا له أَنَّ أَوَّلَ والدِ تلده حر ، وما سبوى ذلك مملوك فالشرط كذالك جائز ، وإن ولدت توامين عَنقاً معا .

(١١٥٨) وعن جعفر بن محمد (ع) أنه قال بإذا شهد بعضُ الورثة أنَّ المَوْرُوثَ أَعتى عبدًا من عبيده لم يَضْمَن الشاهِدُ وجازت شهادتُه في نصيبهِ.

(١١٥٩) وعنه (ع) أنه قال : مَن كتب بعنِتي مملوكِهِ ولم ينطِق به ، فليس بشيء حتى ينطِق .

(١١٦٠) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتَقَ عبدَه على مالي شرطه عليه ، فلاك جائز .

(١١٦١) وعنه (ع) أنه قال : تُعتِقُ المرأةُ وتفعلُ في مالها ما شاءتُ دون زوجِها وغيرِه ، وليس ازوجها من مالِها إلّا ماطابَتُ به نفسُها .

(١١٦٧) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتَقَ حماً للملوكةِ أَو قال لها : مَا وَلَدُتِ أَو قال لها : مَا وَلَدُتِ أَو أَلَّ وَلَدِ وَلَدَتِهِ فَهُو حرَّ ، فَذَلَكُ جَائزٌ ، وَلُو وَلَدَتْ تَوَأَمَيْنَ عَنْهَا جَمِيعًا .

(١١٦٣) وعنه (ع) أنه قال : مَن أَعتق أَمتَه واستَثْنَى ما في بطنيها ، فليس الاستثناء بشيء ، وتَعتيق وما وَلَكَتُ فهو حرَّ .

<sup>(</sup>١) حشى ى – قال فى مختصر الآثار : وذو الرسم المحرم أن يكون مع من يملكه بمنزلة ما لمو كان أحدهما امرأة لم يحل نكاحها للآخر ، وما كان سوى ذلك من القرآبات الذين يحل بعضهم ليعفى فجائز ملكهم إذا ملكوا بوجه جائز .